٤ وكأن شيئاً لم يكن !

دعاهم جميعا إلى دار المندوب السامى . . بعد شهرين من حضوره .

. . لم يتخلف واحد من زعماء الأحزاب السياسية المصرية عن حضور الحفل الذى أقامه السير مايلز لامبسون بقصر الدوبارة .

وإذا كانت السياسة قد فرقت هؤلاء القادة وباعدت فيما بينهم فإن حفل المندوب السامى ضمهم جميعاً . . ولامبسون ينفرد – على حدة – بكل رئيس سابق للوزارة ليستطلع الرأى . أو ليختبر مدى الاستعداد للتعاون معه .

* * *

وصف لامبسون أول لقاء له بالنحاس فقال :

«كان النحاس منعزلا فى ذلك الوقت . . وهو أغرب شخص فى مصر . بدا لى منتفخ الصدر وكأنه يتحدى العالم . وقد تطرق الحديث إلى موضوع تدريس اللغة الإنجليزية فشكا لى من العجز والنقص فى تدريسها . ولم نتناول المسائل السياسية» .

وتتعدد لقاءات السفير بالنحاس . . وبغير النحاس .

. . وفى عامين يجتمع زعماء مصر – عدا بهى الدين بركات ، وحافظ رمضان – فى جبهة وطنية واحدة برئاسة مصطفى النحاس ، للمطالبة بتعديل المعاهدة .

ولا يمكن أن يقال إن لامبسون صاحب الفضل الوحيد ، أو إنه العامل الأساسى فى تشكيل هذه الجبهة . . إن الزعماء كانوا يطالبون دائماً بمعاهدة . . ومن البداية فإن لامبسون

رجل المعاهدات وتاريخه فى الصين معروف . . وغايته الأولى أن يركب التيار . . وفى تلك الأيام كانت المعاهدة هى التيار السائد فى مصر . . تظاهر الطلبة يطالبون بها وطافوا بالزعماء يكتلونهم ، أو يدعونهم إلى التكتل فى جبهة وطنية .

* * *

ولم يكن الوصول إلى المعاهدة مهمة سهلة بالنسبة للمصريين أو بالنسبة للإنجليز . . كانت هناك مشاكل وعقبات كثيرة . . واستمرت مفاوضاتها ستة شهور ويعترف تويني بأن الفضل للامبسون فى تذليل العقبات أمام مشروع المعاهدة .

* * *

سافر لامبسون إلى لندن ليحضر اجتماع مجلس الوزراء الذى ناقش المشروع . . ووافق عليه بعد أن استمع إلى حديث طويل من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

وفى لندن اجتمع لامبسون بأنتونى إيدن الذى قال له :

ألا ترى أن الحل الجذرى هو ضم مصر لبريطانيا ؟

. . وهى نفس الفكرة التى اقترحها الجنرال وينجت باشا عام ١٩١٧ . . أى قبل ١٩ سنة .

ويرد لامبسون . . كما تقول مذكراته :

كان هذا السؤال فى خاطرى منذ وصلت إلى مصر . وقد كتبت ذلك فى تقرير رسمى وقلت إن ذلك هو الحل الوحيد . . ولكن لا يمكن تحقيق ذلك فى الظروف الحاضرة ، لأن الرأى العام المصرى والبريطانى غير مستعدين لقبول ذلك . ويجب أن نسعى بالتدريج لزيادة الروابط والمصالح المادية بين البلدين . .

. . وقد أدى بنا هذا إلى اختيار حافظ عفيفى ليكون ممثلا لمصر فى بريطانيا .

. . وهذه الصفحة من المذكرات فيها اعتراف صريح بأن الرجل فكر فى ضم مصر لبريطانيا . . وأنه ساهم فى تعيين حافظ عفيفى فى منصبه . . ولعل هذا يفسر فيما بعد سر اختيار حافظ عفيفى رئيساً لديوان فاروق فى أواخر عهده !

* * *

ولقد جرت مفاوضات المعاهدة فى عهد أحمد فؤاد . ولكن التوقيع عليها تم فى عهد مجلس الوصاية ، بعد وفاة فؤاد ، وقبل جلوس فاروق على العرش .

ولقد اعتبر توقيع تلك المعاهدة نجاحاً كبيراً للامبسون . الذى كان يعرف أن المعاهدة ستكون ذريعة لكل تدخل فى شئون مصر . . وستكون وسيلة لفرض شروط بريطانيا على

مصر ، وربطها بإنجلترا . . واستغلال كل موارد مصر لحساب الجيوش البريطانية فى أثناء الحرب . .

إن لامبسون بقى حريصاً على المعاهدة . . وهذا الحرص هو الذى جعله يقاوم كل محاولة مصرية لتعديل المعاهدة بعد انتهاء الحرب .

. . ويشاء القدر . . أو تشاء الظروف السياسية أن يكون مصطفى النحاس الرجل الذى كان أول من وقع من المصريين على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ هو نفسه الذى أعلن إلغاءها .

* * *

. . ومن مفاوضات المعاهدة فى القاهرة ولندن نلتقط اسماً لأحد السياسيين المصريين .

. . عند هذا الاسم يجب أن نتوقف ، فإن صاحبه لعب أدواراً كبيرة وخطيرة فى تاريخ مصر السياسى لا تقل عما يقوم به المندوب السامى . . ممثل بريطانيا فى القاهرة .

إن كل زعماء مصر . . وقفوا أمام القضاء يؤدون اليمين القانونية ثم يدلون بشهاداتهم بشأن هذا الرجل . . فقد كان على صلة طيبة بالجميع . . كان مثل المندوب السامى لبريطانيا . . كلهم يتعاملون معه !

وفى مفاوضات المعاهدة نجد لأول مرة اسم أمين عثمان .

* * *

وقف على ماهر يشهد أمام المستشار عبد اللطيف محمد رئيس محكمة الجنايات التى حاكمت المتهمين باغتيال أمين عثمان .

وكان هدف الدفاع أن يثبت « خيانة » أمين عثمان . . وأن المتهمين المعترفين بالقتل . . لهم عذرهم . . !

وتكلم على ماهر ليشرح الظروف التى أحاطت بمفاوضات المعاهدة وحكاية أمين عثمان .

قال على ماهر يروى قصة الـ ٤ شهور التى تولى فيها رئاسة الوزارة عام ١٩٣٦ فى أواخر حكم الملك فؤاد :

وأنا هنا أنقل كلمات على ماهر :

« كنت أتولى رئاسة الوزارة ، وكنت وزيراً للداخلية والخارجية أيضاً . وألقيت علىّ مسئولية التمهيد للمفاوضات . . وإزالة كل العقبات . .

. . كان الإنجليز يرغبون فى أن تجرى المفاوضات فى دار السفارة ، فتوصلت إلى إجرائها فى قصر الزعفران .

وكانوا يعارضون اشتراك أخى أحمد ماهر باشا . ومحمود فهمى النقراشى باشا فى أعضاء هيئة المفاوضات . . واستطعت إقناع الإنجليز بقبولها . . وعدم الاعتراض عليهما . . وكان السبب اتهام ماهر والنقراشى فى قضية اغتيال السيردار السيرلى ستاك

وقدم الإنجليزمايشبه الإنذار بأنه فى حالة فشل المفاوضات فإنهم يستردون كامل حريتهم . . أى أنه يمكنهم إلغاء تصريح ٢٨ فبراير . . الذى أخذت مصر بموجبه الاستقلال . . فسحب الإنذار . .

ومات أحمد فؤاد . .

وكانت الطلبات البريطانية كثيرة . .

استدعيت لامبسون وسألته إن كان يريد حقيقة أن يصل إلى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل ؟

فأجاب أنه بالطبع يريد الوصول إلى نتيجة .

بينت له أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها إضاعة للوقت ، وأن هذا لا يحتمل .

أجاب بأن الذنب ليس ذنبه لأن أمين عثمان أفهمه أن النحاس يساوم كثيراً ويريد دائماً أن ينقص ٥٠٪ من طلبات الإنجليز .

ونصحه أمين باشا أن يطلبوا ٢٠٠٪ حتى ينزلوا ١٠٠٪ وقد عملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغ فيها !

. . ومصطفى النحاس لم يكن ينزل الـ ٥٠٪ بل كان ينزل ٢٥٪ » . . !

وتنتهى شهادة على ماهر .

ويكمل هذه الشهادة حسين سرى رئيس وزراء مصر السابق.

قال :

« فى مفاوضات عام ١٩٣٦ فى الجزء الخاص بالثكنات ذهب عبد الحميد بدوى باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية ليتفق على النقطة القانونية ، فدهش إذ وجد أمين عثمان فى وزارة الخارجية ، وكانت المفاوضات أيامها فى لندن .

وقد رد محمد محمود باشا على عبد الحميد بدوى باشا فقال له :

– أمين عثمان على علاقة طيبة برجال وزارة الخارجية البريطانية ويمكنه المساعدة لتسهيل مأمورية بدوى باشا إذا كان هناك خلاف فى النصوص » .

ويضيف حسين سرى قائلا :

« كانت دهشتى عندما علمت بعد ذلك أن أمين عثمان هو المدافع عن وجهة النظر

البريطانية من ناحية النصوص . . ولم أهضم ذلك » !

* * *

بعد أن تم التوقيع على المعاهدة . كان من المنتظر – طبقاً للتقاليد الدبلوماسية – أن ينقل لامبسون من مصر ليحل محله سفير بريطانى – بدلا من المندوب السامى – ليتفاهم مع الدولة المستقلة التى ستتعامل مع بريطانيا على قاعدة المساواة .

. . ولكن بريطانيا وجدت أن المعاهدة مجرد مقدمة . . وأن الظروف الدولية تنبئ بحرب قادمة . . ولابد أن تطبق المعاهدة . والرجل الذى وقعها يستطيع أن يتعامل ويتفاهم مع كل حكام مصر . . وزعمائها وقادتها . . !

. . يعود لامبسون من لندن كأول سفير بريطانى لمصر . .

ويستقبل السفير فى محطة القاهرة . . تماماً كما كان يستقبل المندوب السامى . .

. . إن لامبسون يجد معظم المسئولين فى مصر . . على رصيف القطار !

* * *

ويلتقى لامبسون يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٦ بأعضاء مجلس الوصاية بعد ٣ شهور من توقيع المعاهدة . ويكتب إلى أنتونى إيدن وزير الخارجية يصف موقفه . . ويبين أن نفوذه لم يتضاءل بعد توقيع المعاهدة . .

قال :

رأيت من المفيد أن أنقل لهم نظرة عامة عن تصورى الشخصى حول مستقبل العلاقات بين الحكومة المصرية والسفارة الجديدة .

كان هناك حديث منتشر يدور فى القاهرة حول أن نفوذنا قد تضاءل . وهذا هراء بحت لا يمكن أن يحدث حتى لو كنا نريد . . ونحن لا نريد . . وأعتقد أنه على العكس من ذلك فإن نفوذنا سوف يزداد .

حقيقة سيكون نفوذنا من نوع آخر ، لأنه لن يكون هناك عامل الإملاء ، بل عامل النصيحة المساعدة والصديقة .

وبالفعل فإننا فى السنوات الأخيرة حاولنا بكافة الأساليب أن تكون طلباتنا ووجهات نظرنا معروفة كما حاولنا بعناية أن نتجنب على قدر المستطاع كافة أنواع التوسل المباشر حول التحفظات الأربعة .

والآن . . وهذه النقاط على وشك التصفية عن طريق المعاهدة سوف يختلف موقفنا الحالى . . ولكن دورنا فى حماية مصر لن يختلف ، بل إن المعاهدة زادته قوة وشرعية .

. . كنت متفائلا إلى حد أن أهميتنا فى دور الموجه والناصح والصديق سيزداد من سنة إلى أخرى نتيجة للظروف الجديدة .

اختفى عامل الإملاء المستتر وسنكون فى موقف الأخوين الأكبر والأصغر ، أو الشريكين فى مصنع ولو أن طبيعة الأشياء ستجعل نفوذنا أكثر قوة فى الشئون الدولية .

وبالإضافة إلى ذلك فمن الأمور الواضحة أننا لا نستطيع عزل أنفسنا عن رفاهية وسلامة مصر حتى لو أردنا تلك العزلة » .

* * *

ويضيف لامبسون لأعضاء مجلس الوصاية . . وهو يحدثهم . . كما يخاطب فاروق تماماً . . !

قال لهم :

« على الرغم من أن اسم دار المعتمد سيتحول فى المستقبل إلى سفارة .

وعلى الرغم من أن الصوت الذى سيرتفع لن يكون صوت المندوب السامى .

ولكن صوت السفير – فإنى أرجو من ناحية المبدأ أن يسمع هذا الصوت أكثر مما كان يحدث من قبل .

إن السفير الذى كان مندوباً سامياً سيكون صوت صديق أكثر منه صوت سفير ، وسيسرع فى السعى لتحقيق المصالح الحقيقة للدولتين . . ويتعذر علىّ أن أرى أية حكومة مصرية تتجاهل بشكل مستمر نصحنا كثيرا فى الحكم » .

ولقد أنصت الأوصياء الثلاثة كما قال لامبسون – إنصاتاً كاملا . . وكان من الواجب أن أكلمهم فى حديثى الأول بهذه الطريقة ، ذلك أن هناك مناخاً يمكن وصفه « بالانهزامية » فى الدوائر البريطانية والأجنبية هنا . . وعندى ثقة بأنه فى الإمكان أن ننتصر على هذا المناخ لو لعبنا بمهارة .

وكان شريف صبرى – وهو أكثر الأوصياء ذكاءً والمعروف لدينا بعلاقاته الودية بالوفد شديد الاهتمام بما قلت ولم يعترض على الإطلاق ، بل تطوع بعد مناقشة بالاعتراف بأن هذا إنذار .

* * *

وهذا الحديث يبين فى صراحة أن شيئاً لم يتغير فى مصر بعد المعاهدة . .

لا يزال السفير ينذر . . وأعضاء مجلس الوصاية يستجيبون للإنذار . .

بل إن السفير يكتب لحكومته بعد ٣ أيام قائلا :

« إن تغير الوضع لا يعنى تغير دورنا . وأنا لا أعتزم فى المستقبل أن أغير السياسة الموجودة وذلك بالاتصال مباشرة برئيس الوزراء فى كافة المسائل الكبرى . . أما المسائل الروتينية الصغيرة فيجرى الاتصال بشأنها مع وزير الخارجية » !

وقعت المعاهدة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

وكان عمر فاروق أقل من ١٨ سنة هجرية ! ! و ١٦ سنة ميلادية . .

وكان مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر ورئيس الوفد المصرى فى المفاوضات أيضاً فى السابعة والخمسين من عمره ويتولى الوزارة منذ ٩ مايو عام ١٩٣٦ .

ويعين الملك – بعد جلوسه على العرش – على ماهر باشا رئيساً للديوان دون استشارة الحكومة . . ورغماً عنها . . وكانت الحكومة تفكر فى تعيين عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب .

وبعد سبعين يوماً فقط من تعيين على ماهر .

وبعد ٣ شهور فقط من توقيع المعاهدة تقوم أزمة ضخمة بين الملك ورئيس وزرائه . . وفى نفس الوقت يتجمع رأى عام ضد حكومة الوفد نتيجة كثير من تصرفاتها .

ولم تكن الأزمة مفاجئة . . بل كانت لها مقدماتها . . التى شرحتها رسالة جامعية عن حزب الوفد نال عليها مقدمها محمد فريد عبد المجيد حشيش درجة الماجستير :

. . أراد فاروق أن يكون تتويجه فى حفل يقام بالقلعة . . يقلده فيه شيخ الأزهر سيف جده محمد على ويحضرها الأمراء بملابس خاصة ، فاعترض النحاس الذى طلب أن يكون حلف اليمين أمام البرلمان مجتمعاً فى مؤتمر وطنى فقال فاروق :

– شيوخ إيه . . نواب إيه . . !

فقد كان الملك يرغب فى حفل للتتويج !

وانتصر رأى الوفد . . ولكن قامت هوة بينه وبين الملك زادها اتساعاً الذين حول الملك من خصوم الوفد . . أمثال على ماهر رئيس الديوان . .

● رفض الملك تعيين يوسف الجندى وزيراً للداخلية . وكان يوسف الجندى هو الذى تزعم ثورة ١٩١٩ فى بلدته زفتى وأعلن استقلالها .

● أحزاب الأقلية سعت إلى إقناع فاروق بأن الوفد المصرى يعتدى على سلطاته . . وأن هذه الأحزاب تريد تقوية سلطة الملك فيدعوها إلى الحكم .

● رفضت وزارة الوفد أن يعين الملك مهندساً إنجليزياً للباخرة المحروسة . . ورفض الملك أن تتدخل الوزارة فى شئون موظفى القصر . .

ويذهب النحاس للملك يقول له :

- إن على ماهر أصدر قانوناً ينظم قواعد استخدام الموظفين الأجانب .

● **فيرد فاروق :**

أنا سألت على ماهر فقال لى إنه حين أصدر هذا القانون لم يخطر بباله موظفو السراى .

ويدرك النحاس ساعتها أن على ماهر وراء الستار !

● اتبعت وزارة الوفد سياسة حزبية بعد المعاهدة وكان يجب أن يطبق النحاس نداءه عند تأليف الوزارة (لا حزبية بعد اليوم) فاستفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية فى كل النواحى حتى فى الإنعام بالرتب والنياشين . ووصل الأمر إلى حد أن جريدة البلاغ الوفدية نشرت مقالات لصاحبها عبد القادر حمزة تحدث فيها عن (الوزارة ومعنى الحكم) فقال : الوزارة ليست إيثاراً للأقارب والأصهار .

واستحدثت حكومة الوفد أسلوباً جديدا لتدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية وصبغ الجو السياسى بنوع من الإرهاب . فشكلت فرقاً خاصة أطلقت عليها (فرق القمصان الزرقاء) ردا من حكومة الوفد على قيام الإخوان ومصر الفتاة بإنشاء منظمات شبه عسكرية بتأييد فرق القمصان الخضر .

وكان أفراد القمصان الزرقاء يقتحمون الدواوين ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين ، ويعتدون على أشخاص المعارضين والصحف المعارضة تحت سمع البوليس وبصره .

● حاول الوفد إقحام الطلبة فى النشاط السياسى الحزبى . . وغضب لرسوب فريق من أنصاره ودعاته فى الجامعة – كما تقول الدكتورة بنت الشاطئ – فاستصدرت الوزارة قانوناً من البرلمان يهبط بنسبة درجات النجاح فى امتحانات الجامعة من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ ، على أن يسرى ذلك القانون بأثر رجعى . . فنقلت الحكومة بقوة القانون الطلاب الحزبيين من الراسبين إلى صف الناجحين .

● **اعتقالات الصحفيين :**

ولم يكن الملك فى كل هذه الشئون نصيراً للحريات . . أو ضد مآخذ الوزارة . .

بل إن أزمة الملك مع الوفد نشأت وتطورت وتضخمت نتيجة الخلافات الدستورية .

. . تمسك الوفد بحقه فى تعيين مجلس الشيوخ ، وأصر القصر على أن الحكمة فى التعيين هو استكمال الكفايات التى لم تفز فى الانتخابات .

وأرسلت الوزارة عدة مراسيم للسراى فرفضت توقيعها بحجة أن الوزارة لم تأخذ فيها الرأى مقدماً.

وبهذه الطريقة أصبح عمل الوزارة مشلولا.

وتمادى على ماهر رئيس الديوان الملكى فطلب أن يكون الديوان هو المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان.. إلخ.

ورفضت الحكومة هذه الطلبات.. وإذا كان على ماهر عنيداً فإن النحاس كان أكثر وأشد عناداً.

وقد طلب القصر أن يحتكم هو والوزارة إلى هيئة محايدة، ولكن النحاس رفض فكرة التحكيم.

* * *

نشر فى ذلك الحين فى الصحف المصرية نفسها أن السفير البريطانى السير مايلز لامبسون تدخل بين القصر والوفد لتضييق شقة الخلاف، وأنه زار كلا من الملك والنحاس فى النصف الثانى من ديسمبر لهذا الغرض.

وقيل أيامها – إن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة على أن يبقى الوفد فى الحكم. لأنه الحزب الذى فاوض وعقد المعاهدة.. ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى قوية.

وقد أذاعت حكومة الوفد بياناً رسمياً نفت فيه أنها لجأت إلى السفارة طالبة منها التدخل فى أزمة السلطات الدستورية بينها وبين الملك.

* * *

هذا هو ما يقوله محمد حشيش فى رسالته الجامعية عن حزب الوفد:

ولكن أين الحقيقة؟

هل تدخل السفير البريطانى فى الخلاف بين القصر والوفد؟

وهل أراد السفير البريطانى إبقاء الوفد فى الحكم لأن الوفد كان أغلبية فى هيئة المفاوضات المصرية وكان النحاس هو رئيس هذه الهيئة. فضلا عن البرلمان الوفدى هو الذى أقر هذه المعاهدة؟

أم أن السفير البريطانى رغب فى المحافظة على صورة الحكم الديمقراطى فى مصر.

إن الوثائق البريطانية تكشف لأول مرة.. وبالدليل.. دور لامبسون فى محاولة التدخل لصالح مصطفى النحاس.. لا فى النصف الثانى من ديسمبر كما نشر فى مصر عام ١٩٣٧.. بل قبل ذلك بشهر كامل.. فى النصف الثانى من نوفمبر..

● **فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٧ يكتب لامبسون لحكومته :**

« إن (فاروق) مصمم على عزل النحاس . . وستكون مسألة قاتلة إذا اعتقد هذا الصبى – يعنى الملك – أنه لا يقهر .

أما بالنسبة لى شخصياً فقد أحببته دائماً . فذكاؤه . . وشجاعته واضحان وإن كنت أخشى شجاعته ، وآمل أن يستطيع على ماهر التأثير عليه . . وإلا فإن أوقاتاً عصيبة تنتظرنا » .

وهكذا نجد ميلا من السفير للتمسك بحزب الوفد الحاكم الذى يعتمد على الأغلبية الشعبية .

ونجد من السفير أنه برغم كل شىء فلا يزال يحسن الظن بالملك ، ويعتقد أنه لا يزال يمسك بالزمام .

ولكن السفير فى ذلك الوقت لم يفرض رأيه . . كما فعل نائبه موريس بيترسون الذى عزل عبد الفتاح يحيى .

إن السفير فى تلك الأيام كان متردداً أين يتجه . . إنه مع الملك . . ومع الوفد . . ويريد أن يجمعهما معاً . فإذا قدر له أن يختار فوراً . . فإنه حائر . . وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان يأمل خيراً فى على ماهر .

ولا يستطيع لامبسون حل الأزمة ولكنه يقنع كلا من الملك والنحاس بتأجيل المشكلة شهراً . . ويرفع – فى نفس الوقت – الأمر إلى وزارة الخارجية ويتلقى تعليمات محددة . . واضحة !

* * *

وفى ٢٠ ديسمبر من نفس العام يكتب لامبسون لوزارة الخارجية من جديد .

« أبلغت تعليماتكم لعلى ماهر . . وقرأت له الأوامر التى سأقوم بتنفيذها . . وبالذات الفقرات التى كتبت بلهجة حادة وعنيفة .

. . أشرت له إلى تأييد بريطانيا المستمر للملك فاروق .

قلت :

– سيكون شيئاً مؤسفاً إذا عرف فى لندن أن (فاروق) يعانى من نفس الضعف الذى كان لأبيه . . أى الرغبة فى الانفراد بالحكم .

وقلت :

– عندما أقابل (فاروق) سأوجه له كلمات أعنف . ولذلك فضلت أن ألتقى برفعته – أى

على ماهر – نظراً لصداقتنا الطويلة وتعاوننا فى الماضى !

إنى أعرف حالة الضيق التى يعانى منها الملك والتحدى الذى يوجه له . . ولكنى ضد إقالة رئيس للوزراء يتمتع بالأغلبية البرلمانية ، مما سيؤدى فى النهاية إلى تدمير الملك وأسرته .

هناك خطر خارجى يتزايد .

وهناك حالة مصر المحزنة بعد الاستقلال .

وقد طلب منى على ماهر أن أكون عنيفا وخشناً مع الملك عندما ألقاه فى مساء نفس اليوم .

وأضاف على ماهر .

لاتنس أنه لا يزال صبياً .

قلت لعلى ماهر :

– إنى تكلمت مع الملك برقة فى آخر لقاء . . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ .

١ – إن الملك يعتبر أنى البروفسور لامبسون يحاضر تلميذه أى فاروق – !

٢ – لندن تعتبرنى رقيقاً جداً مع الملك .

. . إنى سأكون حريصاً فى اختيار كلماتى مع الملك ، ولكن تطور الأمور ، كما تراه بريطانيا يهدد العرش » .

* * *

ويروى لامبسون لحكومته قصة وتفاصيل اجتماعه الذى دام ساعة ونصف الساعة بالملك . . فقال :

« قلت للملك :

– إن الأحداث تتطور وتتجه إلى منحنى خطر ، ولا يمكن أن نعفيك من اللوم . إن تأييدنا الذى نقدمه متطوعين – عند الحاجة – سيتأثر بالسياسة التى تنتهجها .

وحذرته عدة مرات من إقالة رئيس وزراء له أغلبية ساحقة فى البرلمان . . فإن هذا خطر على العرش . .

وأضفت :

– إن جلالتك يجب أن تتفق مع الوفد ، وتجعل الأمور تأخذ مجراها الدستورى . إن جلالتك يجب أن تنظر أبعد من أى سياسى . .

والتعليمات التى لدىّ تقضى أن أخاطبك فى لهجة عنيفة وحادة .

ضحك فاروق وقال :

- إنى أفهم اللغة الإنجليزية جيداً .

وأضاف :

- على ماهر سيجد حلا .

وبدا فاروق حاضر النكتة . . لطيفاً . . ولكنه لم يلتزم بشيء وقال :

سأتمسك بالصبر فترة أطول . . فإذا اتفقت معى الحكومة الوفدية فى المسائل الأساسية فسأدفن الماضى . . وأبدأ بداية جديدة .

سألته :

- هل هذا وعد نهائى ؟

فرد جلالته بالإيجاب على أن أجتمع بالطرف الآخر النحاس - لقبول نفس الشروط . .

إنى - والكلام هنا موجه من السفير لحكومته - مستعد للمساعدة فى الوصول إلى الهدف المشترك ، ولكنى أرى الحق مع النحاس ما دامت له الأغلبية فى البرلمان .

وقد قال لى فاروق إن على ماهر سيجتمع بمكرم . . مرة أخرى . . غداً .

وهكذا أصبح السفير البريطانى وسيطاً بين ملك مصر . . ورئيس وزراء مصر الذى يرأس الحزب الشعبى فى البلاد .

ولكن هذه الوساطة لم تسفر عن تقارب أو تفاهم بين فاروق والنحاس . . فقد كان فاروق بدوره فى مفترق الطرق . .

كان يريد أن يحكم وبسلطة مطلقة . . دون اهتمام بالبرلمان . . والدستور . .

* * *

قبل إقالة النحاس بيوم واحد . . يكتب السفير إلى لندن :

لايخامرنى شك فى أن على ماهر مصمم على إنهاء الأزمة ، ولكن المسألة أعمق .

لا توجد أى فرصة ، أو أمل حقيقى فى أن يتم التفاهم بين الملك والنحاس . . وبقى أن نعرف ماذا سيحدث .

. . ستجىء حكومة أقلية تحل البرلمان وتجرى انتخابات جديدة . .

إن محمد محمود رجل شجاع وجرىء . . ولكن على المدى الطويل فإن العرش وعلى ماهر سيندمان على تحدى حزب الأغلبية .

ولكن يجب أن نذكر أن مصر ليست إنجلترا . . وغريزتى تقول : العملية كلها خطأ »

* * *

وهذا التقرير من السفير لحكومته يوضح مسائل كثيرة أهمها أن السفير كان أول من يعلم بالأزمة بين الملك والوفد . . وأول من يقر اسم رئيس الوزراء الجديد .

ولم تبق وزارة النحاس فى بداية عهد فاروق سوى ٥ شهور فى الحكم .

. . وفى اليوم التالى للقاء لامبسون بالملك يقال النحاس .

. . ويكتب فاروق فى خطاب الإقالة :

« نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح » .

ويعلق السفير على هذا الخطاب فى برقية عاجلة إلى حكومته قائلا :

« لم أقرأ فى حياتى خطاب إقالة أكثر عنفاً ، أو وثيقة أكثر قلة أدب من هذا الخطاب » .

« إن الذين يرغب الله فى تدميرهم . . يصيبهم أولا بالجنون » !

وفى شهادة على ماهر أمام القضاء – فى قضية اغتيال أمين عثمان أيضاً – اعترف بأن السفير البريطانى تدخل لمنع إقالة النحاس . . فقال له على ماهر :

– بأى حق تكلمنى . . وأنتم وقعتم على المعاهدة ؟

فقال :

– إنى أتكلم كصديق .

رد على ماهر :

– ما دمت تتكلم كصديق . . تفضل .

أجاب السفير :

– أرجو ألا تكون الإقالة ليلا . .

قال على ماهر :

– سأستأذن جلالة الملك وأرد عليك .

واستطرد على ماهر يقول :

– كان من المتفق عليه أن تكون الإقالة فى اليوم التالى ، ولذلك اتصلت بالسفير وقلت له :

– لن يحدث شىء فى هذه الليلة .

وقال على ماهر للمحكمة إنه – من باب المداعبة – قال للسفير :

– أنت مسئول عن الأمن فى البلاد . . الليلة .

وقال على ماهر إنه انتقل بعد ذلك من قصر القبة حيث تم الاتصال بينه وبين السفير إلى قصر عابدين ، حيث التقى بمكرم عبيد . . وأمين عثمان .

* * *

وهكذا كسب السفير ليلة ليكتب لحكومته .

ولقد سئل مصطفى النحاس فى قضية اغتيال أمين عثمان عن تدخل السفير البريطانى . سأله الدفاع :

– عقب إقالة حكومتك عام ١٩٣٧ هل حضر لك السفير وزارك فى بيتك ومكث عندك ساعة و ٥٠ دقيقة يوم ٣١ ديسمبر أو أول يناير ١٩٣٨ .

(جواب الإقالة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) .

فلم يجد النحاس إلا جواباً واحداً .

قال :

– يجوز . . !

وهل دار حديث بينكما اعتبرتموه أنتم (الاثنين) مساساً بحقكما . . ؟

– لم أكلم السفير بشىء خاص به ، ولكن بمعلومات .

– هل قلت إن الحكومة التى جاءت بعدك دعا إليها الإنجليز ؟

– قلت ولا زلت أقول إن العهد كله مؤامرة بين رجال العهد والإنجليز .

ولقد ظن على ماهر أن الإنجليز خضعوا له عندما تخلوا عن النحاس وسمحوا بإقالته .

ولكن موافقة السفير البريطانى على إقالة النحاس كانت تستهدف إصابة عصفورين بحجر واحد» إرضاء الملك من ناحية ، والتخلص من مصطفى النحاس والوفد من ناحية أخرى .

حقق الوفد ما يريده الإنجليز . وهو عقد معاهدة تستفيد منها بريطانيا أثناء الحرب .

ويتمسك الإنجليز بنصوصها كلما طلبوا شيئاً من مصر ضد ألمانيا وإيطاليا . وبذلك انتهت مهمة الوفد بالنسبة للإنجليز .

ومن ناحية أخرى فإن الإنجليز وجدوا أن سمعة الوفد الشعبية هبطت ، ورصيده لدى المصريين انخفض . .

والدليل على ذلك – ودائماً – من الوثائق البريطانية نفسها . .

قبل ٩ شهور من إقالة النحاس . كتب السير مايلز لامبسون إلى لندن يشكو حكومة النحاس .

برقية رقم ٣٤٣ :

من السير مايلز لامبسون

إلى مستر إيدن

فى ٩ مارس ١٩٣٧ .

سيدى :

١ – بالإشارة إلى برقيتى فى ٦ مارس عن حديثى مع النحاس باشا بشأن الهبوط الراهن الواضح فى شعبية حكومة الوفد . أقدم الملاحظات التالية الأكثر تفصيلا وهى نتيجة تحقيق طويل – حول انحدار الكفاءة الإدارية منذ قدم الوفد إلى السلطة .

وهذا الانحدار أصبح اليوم محسوساً بصورة خطرة . وقد انتشر فى المحافظات .

٢ – قبل تفصيل الجوانب المحددة التى يتضح فيها هذا التدهور بأجلى مايكون . لابد من تأكيد أنه ، فور قدوم الوفد إلى السلطة ، ظلت الوزارة مشغولة تماماً بمفاوضات المعاهدة .

وسمح للعمل الروتينى أن يتزلق ويتراكم .

عندما أتيح للوزارة المزيد من الوقت . بعد التوقيع والتصديق على المعاهدة ، للالتفات إلى الشئون الإدارية الداخلية ، أن وجدت نفسها تواجه متأخرات ضخمة من العمل .

وهكذا أصبح أكثر ضرورة أن يكرس رئيس الوزراء وزملاؤه أنفسهم وكل اهتمامهم لمعالجة هذا التراكم ، وإعادة الأداة الإدارية إلى العمل بصورة طبيعية بأسرع ما يمكن .

٣– ولكن بدلا من معالجة هذه المشكلة . انشغل النحاس باشا وزملاؤه تماماً بالأحاديث والمناسبات الاجتماعية التى لا تحصى .

وكانت النتيجة أنّ التراكم لم يعالج بل زاد .

٤– أما الوقت الضئيل الذى استطاع رئيس الوزراء قضاءه فى مكتبه – وهو يجد صعوبة بالغة فى الوصول قبل الظهر – فقد كرسه أساساً لإرضاء مطامح أتباعه الذين عمل على تعيينهم فى العديد من المناصب الرئيسية ، والذين جعلوا الاضطراب أسوأ فى وزاراتهم المختلفة .

وعلى سبيل المثال ، كان يدير وزارة الداخلية إلى حد كبير خلال الأعوام القليلة الماضية حسن بك رفعت ، وكيل الوزارة ، وهو موظف على جانب ملحوظ من الكفاءة ويتمتع بخبرة عظيمة .

وهو رجل مستعد للعمل بإخلاص مع أية وزارة . لكن بسبب غياب حماسه السياسى

للوفد ، تخطاه وكيل وزارة برلماني معين حديثاً وخبرته بالإدارة معدومة .

وكانت النتيجة الطبيعية أن الآلة العادية للوزارة لم تعد تعمل بكفاءة .

٥ - يكون من المبالغة القول بأن هذا التكدس في الإدارة المركزية نتجت عنه بالفعل تأثيرات خطيرة على الإدارة في المحافظات . فعلى العكس ، ينبغي أن المديرين والمأمورين . يعملون على ما يرام في الوقت الحاضر ، برغم قلقهم لغياب التوجيهات من القاهرة .

وفي هذا الصدد لابد أن نتذكر - برغم ذلك - أن كبار الموظفين الحاليين بالمحافظات دربوا جميعاً في المدرسة القديمة للموظفين البريطانيين .

وهذا التدريب ، وقوة دفع سنوات عديدة من الروتين الإداري الكفء ، سوف يحفظ ، على ما نأمل الدولاب الإداري لبعض الوقت .

٦ أصبح تكدس العمل في وزارة المالية حاداً . وهناك أكثر من ألف حالة تنتظر بحث لجنة المالية ، وهي عنق الزجاجة الذي يجب أن تمر خلاله كل مشكلة تتعلق بالإنفاق .

وكان المعتاد أن تجتمع هذه اللجنة مرة كل أسبوع . لكن آخر اجتماع اعتيادي لها كان في ٥ ديسمبر من العام الماضي .

ولم تجتمع لجنة الموظفين الأجانب منذ سبتمبر الماضي .

٧ - بالنسبة للحقانية العدل كتب المستر بزلي ، السكرتير القضائي مذكرة تشير إلى عوامل معينة تؤدي إلى خفض الكفاءة ، لكنها ليست متشائمة تماماً بالنسبة للمستقبل بشرط وقف المحسوبية في التعيينات .

وهو يشير إلى تراكم القضايا المتأخرة ، وانخفاض مستوى العمل في هذه الوزارة .

وفي هذا الصدد ، من المهم ملاحظة أن مجلس الوزراء قرر مؤخراً وقف التعيينات والترقيات وزيادات الأجور الاستثنائية .

وجاء هذا القرار ، ذو الصيغة غير الرسمية ، نتيجة شكاوى الجمهور المتزايدة من محسوبية الوزراء وأتباعهم .

ويبقى أمامنا أن نرى برغم ذلك ، هل سيتم التمسك بهذا القرار طويلا .

٨ وهناك إدارة فنية تأثرت بوجه خاص هي وزارة الأشغال العامة .

وقد وصف السير فرانك واطسون الوزير الحالي ، عثمان محرم ، بأنه خطر عام .

وكتب المستر بوتشر ، المدير العام ، لجنوب النيل ، في مذكرة أخيرة ما يلي :

« إن الوزير يعتبر نفسه السلطة الفنية النهائية ، والوحيدة .

ويملي ، شخصياً ، أكثر التغييرات عمقاً واتساعاً في الإجراءات الفنية دون استشارة وكيل

الوزارة أو الموظفين المسئولين ، ويجب النظر إليها - بالضرورة - بحذر .

ونتيجة لذلك ، فإن كبار الموظفين يعتبرون أنهم أعفوا من كل مسئولية عن تسيير إداراتهم ، لأنهم لم يطالبوا بهذه التغييرات ، ولم ينالوا الفرصة لمناقشتها قبل اتخاذ قرار .

وأكثر من ذلك فإن من المعترف به الآن فى تعيين ، ونقل ، وترقية ، وفصل الموظفين أن آراء الوزير الشخصية هى وحدها المهمة .

وبالتالى فإن رؤساء الإدارات يترددون فى تقديم التوصيات أو التعبير عن آراء يعرفون أنها لن تلقى الاعتبار بصورة مرضية » .

٩ - الوزارات الأخرى ، كما أبلغت - فى حالة مشابهة - لا شىء يعد قاتلا . . بعد ، لكن هناك بطئاً عاماً فى الأداة والاستيعاب .

١٠ - لا أود أن أغمر الصورة بالسواد . فقد كان مقدراً أن يحدث بعض التدهور فى مستويات الإدارة . ومصر بلد طال عناؤها وتعودت على التأخير وعدم الكفاءة .

١١ إلا أننى أخشى ، برغم أن النحاس باشا وزملاءه - ربما باستثناء أحمد ماهر والنقراشى باشا - يفتقرون إلى المقدرة الإدارية والخبرة ، لدرجة أنهم لن يكونوا قادرين على استعادة الموقف بأية درجة ملحوظة .

١٢ - لسنوات طويلة عاش الوفد على التحريض المناهض لبريطانيا ، وعلى عدم مسئولية المعارضة .

واليوم عليهم أن يثبتوا أنفسهم فى المنصب .

ولكنهم لم يظهروا أنهم أكفأ لمهمة الحكم العملى لهذه البلاد .

ومن الغريب حقاً ، أن أحداً لا يسعده ذلك - وحتى زعماء المعارضة - يأسفون لذلك .

ومن خلال أحاديثى معهم . وأيضاً مع الوصى على العرش أكدت أنه ليس من مصلحة بريطانيا العظمى ، بأى معنى من المعانى ، أن تقوم الحكومة التى تتولى السلطة الآن بتشويه نفسها .

* * *

ومنذ كتبت هذه البرقية فى ٩ مارس وحتى ٣٠ ديسمبر ٣٧ عندما أقيل الوفد كانت سمعة الوفد قد هبطت إلى الدرجة التى تجعل بريطانيا لا ترفع أصبعاً دفاعاً عن النحاس ، لأنه لا مصلحة لها فى ذلك أبداً .

* * *

واعتقد النحاس - بدوره - أن مايلز لامبسون سيتدخل لإعادته إلى الحكم . . أو - على

الأقل – لمنع حل مجلس النواب الوفدى الذى صدق على معاهدة ١٩٣٦ . . أو للحفاظ على الدستور ضد الملك ورغبته فى الانفراد بالحكم .

واعتقد النحاس أن الإنجليز لابد سيتخذون موقفاً مسانداً له ، ضد أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى اللذين انفصلا عن الوفد وشكلا الهيئة السعدية . .

ولكن النحاس لم يكن يعرف الحقيقة .

والحقيقة تتلخص فى أنه مادامت المعاهدة أصبحت سارية المفعول والتزمت بها مصر . فإنه لا مصلحة لإنجلترا فى التدخل فى شئون مصر الداخلية . . وتبقى على الحياد بين كل أحزاب مصر . . وبين الأحزاب والملك .

برقية رقم ١٦٦ :

من مستر أنتونى إيدن

وزير الخارجية

إلى السير مايلز لامبسون

فى ١٠ فبراير ١٩٣٨

سيدى :

١ – أوليت اهتمامى مؤخراً للموقف الذى يجب أن تتخذه حكومة صاحب الجلالة بالمملكة المتحدة تجاه السياسة المصرية الداخلية ، بعد أن أصبحت معاهدة التحالف – معاهدة ١٩٣٦ – سارية المفعول .

وسيساعد فخامتكم أن تطلعوا على آرائى فى هذا الموضوع .

٢ – يبدو من المحتمل ، إذا لم يكن حتمياً ، أن يسعى كل حزب من الأحزاب السياسية المصرية ، مثل الوفد الرسمى ، والوفد المنشق ، والحكومة الحالية للحصول على تأييد حكومة صاحب الجلالة ، ولهذا الهدف ، سوف يزعم كل منها وقوع تحيز منا لصالح خصومه ، ويلوّح بالتهديدات المقنعة بأن يتخذ موقفاً مواتياً للمصالح الإيطالية ، أو يعرض بأن خصومه يتآمرون مع العملاء الإيطاليين أو على وشك أن يفعلوا .

ومن ثم فإن من المستحسن أن يكون تدخل حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا قاصراً – كقاعدة عامة – على الحالات التى تكون فيها المصالح البريطانية معرضة فعلا للخطر . وأن يتم تجنب تقديم النصيحة بقدر الإمكان حتى لو طلبت مثل هذه النصيحة .

إن نصيحتنا إذا قدمت فإن من يتلقاها يجب أن يعانى من عواقب وخيمة إذا أهمل

النصيحة وإلا ، فإن مكانة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ستهتز .

وتكون النتيجة ضرورة اتخاذ إجراءات قوية لدفع الحكومة المصرية إلى الخضوع للمطالب التى تقدم إليها عندما تتعرض المصالح البريطانية الهامة مباشرة للخطر .

٣ – قد يحرز الوفد الرسمى بزعامة النحاس باشا نصراً فى الانتخابات القادمة ، إلا أن الملك فاروق ، قد يرفض قبول النحاس باشا رئيساً للوزراء ، وبذلك يثير مشكلة دستورية حادة .

وليست الحكومة البريطانية مسئولة بأية حال عن صيانة الدستور واهتمامنا بالسلوك الدستورى فى مصر يقوم ويتحدد بضرورة ألا تنشأ فى مصر حالة من التحريض والفوضى قد تكون مدمرة لمصالح مصر كحليفة لنا ، سواء بإضعاف البلاد دون مبرر بتهديد أرواح وممتلكات البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، أو بإغراء قوة ثالثة بالتدخل لحماية رعاياها وممتلكاتهم .

٤ – كقاعدة عامة يجب أن يكون تدخل حكومة صاحب الجلالة محدوداً بالاحتمالات التالية :

(ا) عدم مراعاة نصوص وروح معاهدة التحالف – معاهدة ١٩٣٦ . .

(ب) محاولة الحكومة المصرية تأكيد ذاتها بالتفاوض مع قوة أخرى حول معاهدة عدم اعتداء أو ما يشابه ذلك مما يمكن أن يعد متعارضاً مع نصوص معاهدة التحالف .

(جـ) رفض الحكومة المصرية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الدفاع عن مصر أو رفضها تقديم التعاون اللازم لهذا الغرض .

(د) تدهور النظام العام والأمن إلى درجة تؤثر على أرواح وممتلكات الأجانب ، أو حتى تهددها .

(هـ) خطر تدهور فى الموقف المالى ، تعلن الحكومة المصرية كنتيجة له عجزها عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ، وخصوصاً ، البنود المالية فى معاهدة التحالف .

(و) تأييد حكومة الملك فاروق لعناصر عربية معادية لحكومة صاحب الجلالة أو الشروع فى مخطط للجامعة العربية أو الجامعة الإسلامية .

٥ – وفى تسجيل هذه الخطوط العريضة للسياسة ، لا أود أن أكبل بقواعد قاسية وحازمة تقدير فخامتكم .

فإنكم ، بوصفكم سفير صاحب الجلالة فى مصر ، ستكون حرًّا فى أن تنصحنى إذا جدت لك فى أى وقت اعتبارات تبرر التدخل .

٦ – كل ما تقدم لا يشير إلى التخلى عن السياسة التى أعتمد عليك بمقتضاها فى أن تبذل أقصى جهودك للحفاظ على الوضع الخاص الذى ظل يحتله حتى الآن ممثل صاحب الجلالة ملك بريطانيا فى مصر.

ومعنى هذه القواعد كلها . . أن نفوذ بريطانيا فى مصر قائم كما هو قبل وبعد المعاهدة . . وكأن شيئاً لم يكن ! !